

Distr.: General
6 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثلاثون

البند ٩ من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي عن أعمال دورتيه الخامسة عشرة والسادسة عشرة*

(جنيف، ٣١ آذار/مارس - ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

الرئيسة - المقررة: ميراي فانون مندر فرانس

موجز

يركز هذا التقرير أساساً على مداولات الفريق العامل في دورته السادسة عشرة بشأن الموضوع التالي: "التنمية والسكان المنحدرون من أصل أفريقي". وقد أجرى الفريق العامل مناقشات داخلية خلال دورته الخامسة عشرة. واعترف الفريق في دورته السادسة عشرة بالصلات بين تخلف التنمية وما يتعرض له السكان المنحدرون من أصل أفريقي من مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وحث الفريق الدول على وضع برامج قائمة على مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي تهدف إلى تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. وكرر الفريق أيضاً توصيته بإيلاء عناية خاصة لاحتياجات السكان المنحدرين من أصل أفريقي بسبب منها إعداد برامج عمل محددة من أجل تنفيذ برنامج الأنشطة الخاص بالعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

* يُستنسخ المرفق الثاني بهذا التقرير كما ورد باللغة التي قدم بها فقط.



أولاً - مقدمة

- ١ - عقد فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي دورته الخامسة عشرة في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ ودورته السادسة عشرة في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. وحضر الدورة الخامسة عشرة كل من رئيسة الفريق العامل، ميراي فانون مندر فرانس، وفييرين شفرد، وساييلو غومدزي (المعين في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤)، لأن إجراءات التعيين الرسمي للعضوين الجديدين (ميشال بالسرزاك وريكاردو أ. سونغا الثالث) كانت لا تزال غير مكتملة في ذلك الحين. أما الدورة السادسة عشرة فقد حضرها جميع أعضاء الفريق العامل بمن فيهم العضوان الجديدان. ويُقدم هذا التقرير عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان ١٤/٩ و ٢٨/١٨ و ٢٥/٢٧ التي طلب فيها المجلس من الفريق العامل أن يقدم إليه تقريراً سنوياً عن جميع الأنشطة المتصلة بولايته.
- ٢ - وشارك في دورة الفريق العامل ممثلو الدول الأعضاء والكرسي الرسولي، وممثلو منظمات دولية وإقليمية ومنظمات غير حكومية إضافة إلى المدعويين المشاركين في حلقات النقاش (انظر المرفق الثاني).

ثانياً - تنظيم الدورة السادسة عشرة

ألف - افتتاح الدورة

- ٣ - افتتحت السيدة فانون مندر فرانس الدورة ورحبت بجميع المشاركين، ولا سيما بالأعضاء الثلاثة الجدد في الفريق العامل، وهم السيد غومدزي وهم السيد بالسرزاك والسيد سونغا.
- ٤ - وأدى رئيس قسم مناهضة التمييز العنصري التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، يوري بوشينكو، ببيان افتتاح الدورة وأبلغ الحضور بأن المفوض السامي سيدلي بيانه خلال الدورة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وسلط السيد بوشينكو الضوء، في بيانه الافتتاحي، على أهمية دور الفريق العامل في السعي إلى التركيز على التحديات المتعددة التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي للتمتع بالحقوق في التنمية ودوره في تقديم توصيات مهمة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني عامة بشأن سبل تناول حماية حقوق الإنسان الخاصة بأولئك السكان.

باء - انتخاب الرئيس - المقرر

- ٥ - أعيد انتخاب السيدة فانون مندر فرانس رئيسة - مقررة للفريق العامل. وقد شكرت الرئيسة سائر أعضاء الفريق العامل والمشاركين على دعمهم لها، وأضافت قائلة إن الفريق العامل سيظل يسعى جاهداً لتعزيز الولاية التي أُسندت إليه.

جيم - تنظيم العمل

٦- أقر الفريق العامل جدول أعماله (انظر المرفق الأول) واعتمد برنامج العمل.

ثالثاً - معلومات محدّثة وجلسات للإحاطة بالمعلومات بشأن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل خلال العام الماضي

٧- في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، أبلغت السيدة فانون مندر فرانس المشاركين بأنها حضرت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية العامة في نيويورك وقدمت عرضاً لأنشطة الفريق العامل شمل استعراضاً عاماً للمناقشات والاستنتاجات المنبثقة عن اجتماعاته السنوية ونتائج الزيارات القطرية لتقصي الحقائق والإجراءات المتخذة في ظل إجراء تقديم البلاغات والعمل المتصل بالعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقد حظي الحوار التفاعلي الذي جرى في نهاية عرضها بتأييد أعضاء اللجنة الثالثة على نطاق واسع فيما يخص عمل الفريق العامل.

٨- وقد أطلعت السيدة فانون مندر فرانس أيضاً المشاركين في الدورة السادسة عشرة على ما جرى في الدورة الخامسة عشرة للفريق العامل التي كانت عبارة عن اجتماع داخلي غني الأعضاء خلاله باستعراض أساليب عمل الفريق العامل، والتحضير لدورته المقبلة، والبلاغات والزيارات القطرية، وعقد اجتماعات مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة ووحدات المفوضية. واتفق الفريق العامل على أهمية تحديد دوره المتصل بالعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي والتواصل مع المفوض السامي لطلب توضيح المسألة بما يشمل مشاركته في منتدى الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وقرر الفريق أيضاً القيام بزيارات للمتابعة بعد مضي خمس سنوات على زيارته السابقة لبلد ما. وقرر الفريق كذلك إجراء دراسة مواضيعية عن القوالب النمطية العنصرية. وقرر أخيراً استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري.

٩- وقدمت الرئيسة - المقررة إلى المشاركين معلومات عن الزيارات القطرية للفريق العامل إلى هولندا (في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤) والسويد (في الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥). وفي نهاية الزيارات، أصدر الفريق العامل بيانات صحفية متاحة على الموقع الإلكتروني للمفوضية^(١). وشكرت الرئيسة حكومتي هولندا والسويد على دعوتهما ومساعدتهما المقدمة قبل الزيارات وخلالها وبعدها. وشكرت الرئيسة أيضاً ممثلي المنظمات غير الحكومية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين التقى بهم الفريق العامل أثناء الزيارات

(١) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14840&LangID=E

و www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15388&LangID=E

وأبلغت المشاركين بأن التقارير عن البعثات ستقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثلاثين وتتاح للعموم على الموقع الإلكتروني.

١٠- وأبلغت السيدة شفره المشاركين بأنها قدمت باسم الفريق العامل تقريرين إلى مجلس حقوق الإنسان خلال دورته السابعة والعشرين، وهما التقرير عن الزيارة القطرية إلى البرازيل في الفترة من ٤ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتقرير عن الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل. وذكرت أن التقرير عن الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل أثار مناقشات مستفيضة بشأن لجوء السكان المنحدرين من أصل أفريقي إلى القضاء. وبناء على دعوة من رئيس الجمعية العامة، أدلت السيدة شفره بالكلمة الرئيسية بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري وذلك في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان موضوع الاحتفال "استخلاص الدروس من المآسي التاريخية لأغراض مكافحة ممارسات التمييز العنصري الحالية". وفي اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي الموافق ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، شاركت السيدة شفره في حفل إزاحة الستار عن النصب التذكاري المعنون "سفينة العودة" في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

١١- وشاركت الرئيسة في الدورة السادسة للجنة المختصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان والمعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وإضافة إلى تلك الأنشطة، شاركت السيدة فانون مندر فرانس والسيدة شفره في الحفل الرسمي لاستهلال العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤) خلال الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

رابعاً- موجز المداولات

تحليل مواضيعي: التنمية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي

١٢- كرس الفريق العامل دورته السادسة عشرة لتناول الركيزة الثالثة لموضوع العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي أي التنمية.

١٣- وقدم لورنس جوما، أستاذ ونائب عميد كلية الحقوق في جامعة رود في جنوب أفريقيا، العرض الرئيسي عن الموضوع التالي: "الحق في التنمية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي: الآفاق والتحديات". واستهل عرضه قائلاً إن العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي يتيح فرصة لتقييم الجهود التي بذلت حتى ذلك الحين من أجل تحسين ظروف السكان المنحدرين من أصل أفريقي ولتقديم التوصيات بشأن المستقبل. وتعمق السيد جوما في بحث طبيعة الحق في التنمية وأكد أن طبيعة ذلك الحق المثيرة للجدال نتيجة للتحديات القائمة التي يطرحها إعماله لا ينبغي أن تحجب فوائده العامة عن الأنظار. ثم عرض السيد جوما بإيجاز معنى التنمية والحق في

التنمية بالنسبة إلى السكان المنحدرين من أصل أفريقي بالاستناد إلى تجارب أفريقيا والأمريكيتين وأوروبا. وأشار إلى أن إعمال الحق في التنمية وتطبيق نهج قائم على الحقوق أمران قد يتيحان بعض السبل لتلبية الاحتياجات الإنمائية للمجتمعات المهمشة. واختتم عرضه محدداً المجالات التي من شأنها ضمان أقصى حد من الفوائد التي تتحقق من خلال اتباع نهج قائم على الحقوق لتحقيق التنمية مثل تعزيز المشاركة والتدخلات المتعلقة بوضع المعايير واستخدام التدابير الخاصة والتعاون الدولي.

١٤- وتلت العرض مناقشة تفاعلية بين أعضاء الفريق العامل والمشاركين في الدورة والسيد جوما الذي رد على الأسئلة والتعليقات مواصلاً التعمق في تناول مسائل مثل إمكانية الاحتكام إلى القضاء لإعمال الحق في التنمية بإتاحة سبل أخرى للعمليات القائمة على المشاركة في إعمال الحق في التنمية وإذكاء الوعي. وشكرت الممثلة الدائمة للبرازيل الفريق العامل والمتحدث الرئيسي على العرض، وقالت إن تحقيق المساواة الحقيقية في فرص التنمية أمر أساسي للقضاء على العنصرية. وأضافت قائلة إن العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي يتيح فرصة مهمة لإذكاء الوعي بحقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

١٥- وركزت أول حلقة نقاش خلال الدورة على الإطار القانوني والحق في التنمية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقدمت شيامي بوفيماناسينغي، موظفة لشؤون حقوق الإنسان من وحدة الحق في التنمية التابعة للمفوضية، نبذة تاريخية عن مفهوم الحق في التنمية والإطار القانوني الدولي بالتركيز على إعلان الحق في التنمية. وعرضت أيضاً نموذج التنمية الجديد المبني على خطة التنمية المستدامة وأهدافها، ومؤتمر القمة المعني بالمناخ، والتنمية وتمويل التنمية. وشددت على ضرورة التضامن الدولي من أجل إعمال الحق في التنمية لصالح جميع الناس.

١٦- وقدمت السيدة فانون مندرز فرانس عرضاً عنوانه "القانون والتنمية". وإذ ساقَت أمثلة من جميع بقاع العالم، وصفت التحديات التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي في إعمال حقهم في التنمية، وهي تحديات تشمل الحرمان من الحق في الكرامة الإنسانية. وقالت إن السكان المنحدرين من أصل أفريقي ما زالوا يتعرضون للتمييز في جملة من القطاعات من بينها مختلف القطاعات الاجتماعية وقطاع العدالة الجنائية على الرغم من التطورات الملاحظة في مجال وضع المعايير على مدى العقود الماضية. وأشارت إلى وجوب تحقيق التنمية من أجل النهوض بملايين الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والأفارقة الذين لم ينظر إليهم إلا من منظور العرق والتمييز العنصري الذي يخطط من قدرهم.

١٧- وألقى السيد باتريس تاسيتا، محام وشاعر منتم إلى تجمع لياناج كونت بوفيتاسيون من غواديلوب، محاضرة عنوانها "التاريخ والعدالة والتنمية: قضية أراضي شعب كالينا". وقدم لمحة عامة عن هذه القضية التي تنطوي على تملك أشخاص من ذرية الأسياد المستعبدين لأراض في دوبين في بلدية سانت - روز في غواديلوب. وأبلغ السيد تاسيتا الحضور بأن شعب كالينا المنحدر من أصل

أفريقي نُزعت منه أراضيها الموروثة عن أجداده في فترة الاسترقاق ولم يتمكن منذ ذلك الحين من استعادتها بسبب عدم الاعتراف بشعب كالينا كمجموعة متميزة من أصل أفريقي لها ثقافتها وتقاليدها وبسبب التمييز في إجراءات إقامة العدل. وأشار إلى اتباع نهج قانوني لتناول مسألة الأراضي في غواديلوب كوسيلة لإصلاح ما دمره الاسترقاق ومن ثم الاستعمار. وأعرب عن أمله في أن ينظر الفريق العامل في قضية شعب كالينا الذي يكافح من أجل استرجاع أراضيها المسلوبة.

١٨- وأدلت مديرة المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ريكا أرياس، ببيان بواسطة الفيديو عن "الوضع الإنمائي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وقالت إن السكان المنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة يجسدون ما يواجهه السكان المنحدرون من أصل أفريقي من ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وتدني مستويات التعليم، وتدهور الوضع الصحي ومشاكل السكن، إلى جانب التمييز العنصري وعدم التمثيل والمشاركة. وقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على منح الأولوية للجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والقضاء على عدم المساواة والاستبعاد في المنطقة. وأفادت السيدة أرياس بأن عدم مشاركة المرأة المنحدرة من أصل أفريقي في مناصب صنع القرارات يمثل تحدياً رئيسياً في إطار التصدي لواقع عدم المساواة في المنطقة. وأوصت بتشجيع سياسات العمل الإيجابي والتعاون الدولي كوسائل مهمة لتعزيز وحماية حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة.

١٩- وطرح عدد من المشاركين، على فريق المشاركين في حلقة النقاش، أثناء النقاش التفاعلي، أسئلة حول أعمال الحق في التنمية، وطلبوا من السيد تاسيتا تقديم المزيد من المعلومات عن شعب كالينا.

٢٠- وركزت حلقة النقاش الثانية على الاحتياجات والتجارب المحددة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في مجالات التعليم والسكن والصحة والعمل. وعرض السيد بالسرزك، أحد أعضاء الفريق العامل، الموضوع التالي: "التحديات والتوقعات من أجل تعزيز فعالية أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي". وشدد على مجالات التعليم والعمل والصحة والسكن في برنامج الأنشطة الخاص بالعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، واقترح إدراج الحقوق الثقافية كجزء لا يتجزأ من نهج قائم على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية. وشدد أيضاً على تعزيز الاعتراف بحقوق الإنسان لدى المجتمعات عن طريق التعليم. وقال إن هناك حاجة ماسة إلى تكثيف العمل مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسلط الضوء على أهمية البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمد آلية الشكاوى الفردية فيما يتصل بالحقوق المنصوص عليها في العهد. وأعرب عن أمله في أن تتاح للفريق العامل في إطار العقد الدولي فرصة لتشجيع المنظمات الإقليمية على زيادة اهتمامها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٢١- وأدلت ريكا توماس من منظمة الصحة العالمية ببيان تناول الموضوع التالي: "الأصل الإثني والصحة: السكان المنحدرون من أصل أفريقي في منطقة الأمريكتين". وذكرت السيدة توماس أن الأمراض السارية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الأمراض المنقولة جنسياً أو السل لا تزال تمثل سبباً مهماً للمراضة والوفيات لدى السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين وأن الأمراض التنكسية المزمنة مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان تتزايد إلى جانب المشاكل الصحية في المناطق الحضرية (أسباب خارجية مثل العنف وحالات الانتحار والحوادث؛ وإدمان الكحول والمخدرات؛ والتلوث وتدهور البيئة وتدميرها). وقالت إن المرأة المنحدرة من أصل أفريقي تعاني من تفاقم وضعها بسبب التمييز فضلاً عن معاناتها نتيجة لأصلها الإثني. كما سلطت الضوء على الاستراتيجيات المتواصلة الرامية إلى الحد من أوجه الإجحاف الصحي بوسائل منها العمل المحدد الهدف على المستوى المشترك بين الوكالات وعلى الصعيد القطري، بالتركيز على مرض السل والأمراض السارية الأخرى وعلى الصحة العقلية ومختلف أنشطة إدكاء الوعي.

٢٢- وقدمت لايزا ونغ من منظمة العمل الدولية ورقة بحث في الموضوع التالي: "السكان المنحدرون من أصل أفريقي وسوق العمل: التقدم المحدود". وقالت إن القضاء على التمييز في شغل الوظائف وتعزيز تكافؤ الفرص أمران يندرجان في صميم أعمال منظمة العمل الدولية، إلا أن التمييز على أساس العرق لا يزال يؤثر في ملايين العمال في العالم. وأشارت إلى أشكال التمييز المتعددة التي تتعرض لها المرأة المنحدرة من أصل أفريقي مثل الآثار المجتمعة للأزمة الاقتصادية، والمناقشات المتجددة بشأن التعددية الثقافية في المجتمع وعودة ظهور مشاعر التعصب وكره الأجانب في عدة مناطق في العالم. وذكرت بعضاً من التحديات الرئيسية المواجهة مثل التمييز في الأجور والقوالب النمطية العنصرية في أماكن العمل والفرص المحدودة للحصول على التعليم الرسمي والتدريب المهني. وأضافت قائلة إن أنشطة سن تشريعات تحظر وتمنع التمييز في مكان العمل وإنفاذها وتعزيز تكافؤ الفرص في العمل والتعليم والتدريب والتوعية تمثل بعض الوسائل المهمة التي تُستخدم للتصدي للتحديات وتشارك فيها منظمة العمل الدولية مشاركة نشطة. وسأقت في هذا الصدد عدداً من الأمثلة المستقاة من مختلف البلدان.

٢٣- وقدم السيد غومدزي، أحد أعضاء الفريق العامل، عرضاً تناول الموضوع التالي: "آثار التمييز العنصري على التنمية في أفريقيا". وأكد أن التمييز العنصري ينفى التنمية ويحول دون التمتع بالحق في التنمية في أفريقيا. وقال إن الإرث الذي خلفه نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والتمييز العنصري في مدغشقر وتونس، والإبادة الجماعية في رواندا نتيجة للتمييز على أساس الأصل الإثني، والرق الحديث في موريتانيا والسودان، وانتشار التمييز ضد الأشخاص المصابين بالمهق في أفريقيا، أمثلة عدة تدل على التمييز العنصري في أفريقيا. وأوصى بأن يركز الفريق العامل على تلك المسائل التي تؤثر تأثيراً سلبياً في تنمية القارة.

٢٤- وقدم عدد من المشاركين تعليقات وطرحوا على المشاركين في حلقة النقاش أسئلة عن عروضهم المقدمة خلال النقاش التفاعلي الذي تلا حلقة النقاش. واستفسرت السيدة فانون مندر فرانس من مقدمي العروض عن العقبات التي تعرقل التعليم الجيد. وعلقت السيدة شفر قائلة إنه من الأساسي عدم النظر إلى التنمية من منظور اقتصادي فقط لأن صلات التنمية بالثقافة هي على القدر نفسه من الأهمية. وعلّق السيد غومدزي على أهمية التعليم الثقافي بينما طلب السيد سونغوا توفير المزيد من المعلومات عن الخدمات الصحية الملائمة من الناحية الثقافية. ورد السيد بالسركا قائلاً إنه من الأساسي النظر في نظم تعليمية تعزز المنح الدراسية وتدرج المسائل المتعلقة بتاريخ السكان المنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم كوسائل للتصدي للعقبات التي تعرقل مسار التعليم. وردت السيدة توماس قائلة إن مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ومبدأ الخدمات الصحية المتاحة والمقبولة والميسورة الكلفة عنصران مهمان لضمان توفير الخدمات الصحية الملائمة من الناحية الثقافية. وطلب ممثل أوروغواي تقديم معلومات إضافية عن أثر نظام الحصص وردت السيدة ونغ قائلة إن هناك كمية قليلة جداً من المعلومات المتاحة عن تقييم أثر نظم الحصص المختلفة المطبقة على الصعيد الوطني.

٢٥- وركزت حلقة النقاش الثالثة خلال الدورة على العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأدلى رئيس اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية وسفير جنوب أفريقيا، عبد الصمد منتي، ببيانه. وقال إن معظم السكان المنحدرين من أصل أفريقي ما زالوا يعانون من الفقر المدقع الذي يتفاقم نتيجة للأزمات الاقتصادية والمالية الحالية التي هي عبارة عن آثار تنابعية للرق ولتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاسترقاق والاستعمار. ومضى قائلاً إن العنصرية ما فتئت تتزايد على الرغم من جميع الآليات الراهنة وإن مظاهر العنصرية الأشد شراسة تستلزم تشديد التدابير في الوقت الحالي. وضرب في هذا الصدد بعض الأمثلة على انتشار العنصرية في الأنشطة الرياضية وفي بيانات السياسيين وفي معاملة المهاجرين وفي وسائل الإعلام، في جملة مجالات أخرى. واستطرد قائلاً إن العقد الدولي يتيح فرصة مهمة للتركيز الحقيقي على محنة الضحايا وعلى الاحترام المطلق لكرامة الإنسان، وإن اللجنة المخصصة ستقدّر تلقي إسهامات مجدية من الفريق العامل بشأن تلك المسائل.

٢٦- وقدم جاك مارتيل، ممثل سينمائي ومسرحي ورئيس المؤسسة العامة Établissement public du parc et de la grande halle de la Villette في باريس، عرضاً تناول "مشروع dialogue de citadelles والثقافة وصلاتهما بالعقد الدولي". وقال إن العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي يوفر إطاراً مهماً للتشديد على الجوانب التاريخية والجغرافية والمتعددة الثقافات للسكان المنحدرين من أصل أفريقي على النحو المبين في مشروع dialogue de citadelles. وأضاف قائلاً إن المشروع يرمي إلى تسليط الضوء على تاريخ الاسترقاق والاستعمار المشترك في منطقة البحر الكاريبي وعلى إسهام سكان الكاريبي المنحدرين من أصل أفريقي في الثقافة العالمية. وذكر بوجه خاص أن المشروع ينشر فنون منطقة البحر الكاريبي

وأنشطتها الإبداعية من خلال المعارض والأنشطة الثقافية وفنون الأداء والحوار بين الثقافات، وهو لا يهدف إلى إذكاء الوعي بشاء ثقافة المنطقة وتاريخها فحسب بل يرمي أيضاً إلى تمكين مختلف البلدان في المنطقة من تقاسم التجارب.

٢٧- وقدمت السيدة شفرد عرضاً عن "التعويض والحق في التنمية". وحددت الصلات بين العدالة والتنمية بالاستناد إلى الملاحظات والتوصيات البارزة الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان وبرنامج الأنشطة الخاص بالعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى ضرورة أن تعوض الدول عن الأضرار التي لحقت بالأفارقة المأسورين من جراء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والتي نجمت عن الاسترقاق والاستعمار. وأشارت أيضاً إلى تدمير المجتمعات الأفريقية وأسر الأفارقة وترحيلهم القسري إلى الأمريكتين، والكارثة الأفريقية الكبرى Maafa، والمعاملة اللاإنسانية في فترة الاسترقاق، ونظام الفصل العنصري ما بعد الرق، وقمع الكفاح ضد الاستعمار كانتهاكات مرتكبة ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأكدت أيضاً أن الفقر عاقبة من عواقب الاستعمار ارتبطت على الدوام بممارسات الاستعمار ومخلفاته القائمة على التمييز. وقدمت خطة عمل الجماعة الكاريبية المؤلفة من عشر نقاط والمتعلقة بالعدالة التصحيحية، وقدمت بوجه خاص معلومات مفصلة عن أهمية نقل التكنولوجيا كوسيلة للتصدي للمآسي التاريخية وتحقيق التنمية. وأشارت إلى أهمية المشاركة في إعادة التأهيل النفسي واستعادة الكرامة والاعتزاز بالنفس عبر "الجهود المتضافرة لتأكيد الهوية العرقية، على حدّ تعبير الشاعر إيميه سيزير.

٢٨- وعقب تقديم العروض، تحدث ممثلو البرازيل وتونس وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا والمكسيك وعدة منظمات غير حكومية، على التوالي، عن خططهم وبرامجهم المتعلقة بتنفيذ متطلبات العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢٩- وأدلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ببيانه خلال الدورة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وقال إنه يتشرف بتعيينه من قبل الجمعية العامة منسقاً للعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا السياق، أكد أن الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الدورة وموضوعها "التنمية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي" ستسهم إسهاماً قيماً في تنفيذ برنامج الأنشطة الخاص بالعقد الدولي.

٣٠- وأشار المفوض السامي إلى استمرار تحمل عدد لا يمكن قبوله من السكان المنحدرين من أصل أفريقي لأعباء تخلف التنمية على الرغم من النمو الاقتصادي. وقال إن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يتعرضون للتمييز في الحصول على الخدمات الأساسية بما فيها خدمات التعليم والرعاية الصحية والموارد الأساسية، وإن نظم إنفاذ القانون وإقامة العدل التي هي نظم ينبغي أن تضمن الإنصاف وتحمي جميع الأفراد كثيراً ما تكون متحيزة ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يمثلون نسباً مفرطة ومحففة من نزلاء السجون في جميع أنحاء المعمورة. وأشار إلى

وجود مظاهر متنامية ومعينة للعنصرية وكرهية الأفارقة وكره الأجانب في عدة بلدان في الآونة الأخيرة.

٣١- وأشار المفوض السامي أيضاً إلى أهمية التوصيات الصادرة عن الفريق العامل الذي سلط الضوء مراراً وتكراراً على عدة تحديات إنمائية قاسية يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي وتشمل انتشار أشكال التمييز المتعددة أو المشددة أو المتقاطعة إضافة إلى عبء التحيز العنصري والتمييز على أسس أخرى مثل الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو الإعاقة أو أي وضع آخر. ولاحظ مع التقدير تضافر جهود الفريق العامل مع لجنة القضاء على التمييز العنصري لمناقشة مسألة مكافحة التمييز العنصري الذي يتعرض له السكان المنحدرون من أصل أفريقي، وذلك بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأعرب المفوض السامي عن التزام المفوضية الراسخ بدعم الجهود التي تساعد على وضع حد للتمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وبإعمال حقوق أولئك السكان.

٣٢- وعقب البيان الذي أدلى به المفوض السامي، عُقدت حلقة النقاش الرابعة خلال الدورة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتناول المتحدث الأول المشارك في حلقة النقاش، باستور موريو مارتينز، وهو عضو في لجنة القضاء على التمييز العنصري والمنسق المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، مسألة انتشار عدد من الخرافات بشأن الحرية الثقافية والتنمية. وقال إن تلك الخرافات استُخدمت لتبرير ثنائية "التنمية أو التنوع" الزائفة، مما سمح بإنشاء مؤسسة اقتصادية بحجم تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والرق في الأمريكتين ادعى أنها لا تزال نشطة في عدة مجتمعات وتنطوي على عواقب ملموسة من حيث العنصرية والتمييز العنصري وتحد من فرص تنمية فئات اجتماعية مثل السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقد بذلت اللجنة جهدها لتحفيز منع التوترات الحالية والمحتملة بإتاحة إجراء نوع من الحوار الدوري بين الثقافات ضمن البلدان من خلال اضطلاعها بفحص أداء الدول الأعضاء ومدى تقييد تلك الدول بالاتفاقية. وتعمّق المتحدث أيضاً في بحث تطبيق التوصية العامة رقم ٣٤ (٢٠١١) بشأن التمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وتناول التحديات الإنمائية المتعددة التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي على الصعيد العالمي والتي تتطلب حلولاً عالمية.

٣٣- وعرض غلين بايو من فريق حقوق الأقليات عمل الفريق الذي هو عبارة عن منظمة غير حكومية دولية تعمل من أجل ضمان حقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية والشعوب الأصلية في مختلف أنحاء العالم. وساق أمثلة على عمل الفريق المتصل بالدومينيكيين من أصل هايتي المعرضين لمخاطر انعدام الجنسية في الجمهورية الدومينيكية؛ ومسائل العنف والتمييز ضد مجتمعات السود في أوروبا الشرقية، والسكان من أصل أفريقي في الهند؛ وبرامج إدكاء الوعي التي تضطلع بها جماعات نوبية في مصر؛ والجهود الرامية إلى توثيق وضع مجتمعات السود في العراق واليمن. وسلط

الضوء على أهمية دور لجنة القضاء على التمييز العنصري في إطار عمل الفريق في البلدان المذكورة أعلاه وأضاف قائلاً إن اللجنة تتيح فرصاً فريدة لتناول مسائل محددة بشكل مفصل جداً إلى جانب التوصيات المعنية والمشاركة في مناقشات مع دول معينة بشأن تفاصيل تشريعاتها وسياساتها وممارساتها. وقال إن ولاية اللجنة تسمح لها بالتركيز على شرائح المجتمع الأشد ضعفاً حتى لو كانت صغيرة العدد. وفي سياق مسألة التنمية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، أشار المتحدث إلى تحديات رئيسية لا تزال قائمة وتتمثل في عدم الاعتراف، بما في ذلك عدم توفر البيانات والإحصاءات، والطبيعة النُظمية والهيكلية لتخلف التنمية وضرورة عمل أصحاب الحقوق جمعياً للمطالبة بحقوقهم.

٣٤- وقدم السيد سونغا، أحد أعضاء الفريق العامل، عرضاً بعنوان "خواطر بشأن الشتات الأفريقي في آسيا". وعرض نبذة عن طائفة العقبات التي يواجهها ملتمسو اللجوء الأفارقة في أستراليا واندونيسيا وماليزيا والسكان المنحدرون من أصل أفريقي في اليابان في مجال التنمية. وساق عدداً من الأمثلة على سبل تقويض الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في السكن والحق في العمل أو تعرض تلك الحقوق لخطر الانتهاك في البلدان المذكورة أعلاه. ونظراً إلى تنوع قارة آسيا، قال إن الدول في آسيا على الرغم من صراعاتها مع ماضيها الاستعماري وتجارب مواطنيها كملتمسين للجوء ومهاجرين أبدت مستويات مختلفة من الفهم المحدود للشتات الأفريقي في آسيا. وشدد على ضرورة ظهور الحقيقة بشأن العنصرية في تلك المنطقة وأوصى باتخاذ تدابير إيجابية وإذكاء الوعي في مختلف القطاعات لإزالة العقبات التي تحول دون تنمية السكان المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك اتخاذ خطوات ملائمة لتدارك انتهاكات حقوقهم.

٣٥- وشارك عدد من ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية في المناقشة التي جرت خلال جلسة النقاش التفاعلي. وبوجه خاص، أثارت السيدة فانون مندر فرانس مسألة مواصلة توطيد التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري. وتحدثت أيضاً عن وضع شعب جاروا في الهند، بينما أشارت السيدة شفر إلى وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الفلبين الذين قدم السيد سونغا معلومات إضافية بشأنهم. وردّ مقدمو العروض المعنيون فقدّموا المزيد من المعلومات عن المسائل المطروحة.

٣٦- وركزت حلقة النقاش الخامسة والأخيرة خلال الدورة على المسائل الجنسانية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي والتنمية. وعرضت المتحدثات الأولى بيانكا ماريا بوميرانزي، وهي عضو في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمنسقة المعنية بالتنمية، الموضوع التالي: "عشرون عاماً بعد مؤتمر بيجين: دور اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تقييم أثر منهاج عمل بيجين على المرأة المنحدرة من أصل أفريقي". وقالت السيدة بوميرانزي إن منهاج عمل بيجين قد سلّم بأن التمييز العنصري وكره الأجانب وغير ذلك من التجارب يمكن أن تستحث التبعية القائمة على نوع الجنس وتزيد من حدتها وإن محاولات التصدي للعنصرية المتصلة تستلزم إدماج تحليل يُجرى على أساس نوع الجنس لمفهوم الترابط خصوصاً في سياق القوانين والمعاهدات وهيئات

المعاهدات لمكافحة التمييز وذلك نظراً إلى احتمال وجود التمييز العنصري أو اشتداد حدته بفعل تداخله مع نوع الجنس. وأوضحت المتحدث السبل المتبعة في التوصيات العامة الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة للطلب من الدول الأطراف تقديم تقارير عن التمييز لدى تداخله مع العرق ونوع الجنس، بتقديم التوجيه لإجراء حوار بناء مع الدول الأطراف بهدف القضاء على أشكال محددة من العنف والتمييز التي تتعرض لها المرأة المنحدرة من أصل أفريقي وتحقيق الترابط والتداخل بين حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة المنحدرة من أصل أفريقي.

٣٧- وطرحت الأمانة العامة لجمعية الشابات المسيحيات، نيارادزاي غومبونزفاندا، أفكارها الشخصية بشأن التطورات الطارئة منذ اعتماد منهاج عمل بيجين. وتحدثت بوجه خاص عن ضرورة بذل جهود جماعية في عدد من المجالات المختلفة مثل المساواة بين الجنسين، وحصول الفتيات والنساء المنحدرات من أصل أفريقي على خدمات التعليم والخدمات الصحية. وشددت على أهمية تدعيم الصلات بين أفريقيا والشتات الأفريقي. وأوصت بأن يواصل الفريق العامل بحث المسائل المتعلقة بحقوق المرأة المنحدرة من أصل أفريقي بالتركيز على مجالات محددة تشمل، في ما تشمله، مسألة زواج الأطفال.

٣٨- وأدلت السيدة سوزان شارلز وتسون من معهد الدراسات الجنسانية والإنمائية في جامعة وست إنديز ببيان بواسطة الفيديو تناول الموضوع التالي: "الرجل والرجولة ومشروع التنمية". وعرضت وجهة نظر كاريبية بشأن طرق تأثير المسائل المتعلقة بنوع الجنس وفهم الرجولة في نماذج التنمية في منطقة البحر الكاريبي. وقالت إن هذه المنطقة تواجه حالياً ضرورة وضع نماذج جديدة للتنمية نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وقابلية التأثر بتغير المناخ وبالهجرة وعدم ملائمة نظم الحماية الاجتماعية وفرط أعبائها. وفي هذا الصدد، ذكرت أن دراسة أثر النظم الجنسانية على الهياكل المجتمعية الكاريبية لا تزال حديثة نسبياً. وأضافت قائلة إن هناك دراسة عن الرجولة تكشف عن نظم التفضيل على أساس نوع الجنس، وحصر النساء والفتيات في مجال الحياة الخاصة ونقص تمثيلهن في مجال الحياة العامة نتيجة لذلك، والعنف القائم على نوع الجنس والعنف ضد المرأة والطفل. واختتمت ببيانها مشيرة إلى وجوب تركيز نماذج التنمية في منطقة الكاريبي على الإنصاف والمساواة عندما تصبح المسائل المتعلقة بنوع الجنس والرجولة والأنوثة في نهاية المطاف مسائل تخص حقوق الإنسان وكرامته.

٣٩- وقدمت رئيسة قسم حقوق المرأة والشؤون الجنسانية التابع للمفوضية، فيرونیکا بيرغا، ورقة بحث عن الإنجازات المحققة في أعمال حقوق المرأة المنحدرة من أصل أفريقي منذ اعتماد منهاج عمل بيجين، أي منذ ٢٠ سنة. وحددت الصلات بين منهاج عمل بيجين، من جهة، وإعلان وبرنامج عمل ديربان، من جهة أخرى، من حيث مجال تركيز كل واحد منهما. وقالت إن منهاج عمل بيجين وبرنامج عمل ديربان يسلطان الضوء على التأثير الضار لتداخل أشكال التمييز في التمتع بحقوق الإنسان وخصوصاً في النساء المنتميات إلى أقليات إثنية، بمن فيهن النساء

المنحدرات من أصل أفريقي. وأشارت أيضاً إلى الطائفة الواسعة من التحديات التي تواجهها المرأة المنحدرة من أصل أفريقي في مختلف أنحاء العالم على النحو المبين من جانب اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وعدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، من قبيل عدم الحصول على الخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدلات وفيات الأمهات، وعدم تكافؤ فرص التعليم، والعنف ضد المرأة المنحدرة من أصل أفريقي ولا سيما تعرضها للاتجار وعدم تكافؤ فرص المشاركة في عمليات صنع القرار والحياة العامة، والتمييز المهني، وعدم تناسب معدلات سجن النساء المنحدرات من أصل أفريقي. وقدمت أيضاً عرضاً وجيزاً بواسطة الفيديو يركز على عمل طبيب في الولايات المتحدة الأمريكية يدافع عن حقوق المرأة الأمريكية المنحدرة من أصل أفريقي في مجال الصحة. وأشارت إلى مسائل تصنيف البيانات، واتخاذ تدابير خاصة مؤقتة، واللجوء إلى القضاء كتدابير للتصدي لانتهاكات حقوق المرأة المنحدرة من أصل أفريقي. وأعرب ممثلو البرازيل وبنما وجنوب أفريقيا عن تقديرهم للعروض المختلفة التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش، وطلب عدد من المنظمات غير الحكومية من مقدمي العروض تقديم معلومات على سبيل المتابعة.

٤٠- وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، نظم الفريق العامل حدثاً ثقافياً خاصاً إلى جانب معرض عنوانه "السكان المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية" يعرض أعمال الفنانة البرازيلية، إينس أولودي للاحتفال باستهلال العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وحضر الحدث ممثلو عدد من البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف وموظفون في الأمم المتحدة وممثلون للمجتمع المدني.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٤١- اختتم الفريق العامل دورته السادسة عشرة وموضوعها "التنمية والسكان المنحدرون من أصل أفريقي" وقدم الاستنتاجات والتوصيات التالية.

٤٢- سجل الفريق العامل تقديره للمفوض السامي على البيان الذي أدلى به في الدورة السادسة عشرة. وأعرب عن شكره أيضاً للدول الأعضاء والمجتمع المدني على المشاركة النشطة.

ألف- الاستنتاجات

٤٣- يستنتج الفريق العامل أن الفقر هو سبب التمييز وعاقبته. ولا ينبغي أن يقتصر تعريف التنمية على تعريفها الضيق، أي على أنها تقتصر على التنمية الاقتصادية، بل يجب أن يشمل أيضاً الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية بما يتوافق مع إعلان الحق في التنمية. والفريق العامل "يسلم بأن... المظالم التاريخية قد أسهمت بلا شك في انتشار الفقر والتخلف والتهميش والإقصاء الاجتماعي والفوارق الاقتصادية وعدم الاستقرار

وانعدام الأمن، وهو ما يؤثر على الكثير من الناس في مختلف بقاع العالم، وخصوصاً في البلدان النامية". "ويدرك الفريق العامل ضرورة وضع برامج من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المجتمعات وفي الشتات، وذلك في إطار شراكة جديدة تقوم على روح التضامن والاحترام المتبادل" (برنامج عمل ديربان، الفقرة ١٥٨)، في مجالات مثل تخفيف عبء الديون، واستئصال الفقر، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٤ - ويشير الفريق العامل إلى استمرار عدم إيلاء العناية الكافية لما قدمه السكان المنحدرون من أصل أفريقي من مساهمات مؤكدة في التنمية العالمية على الرغم من نشر الأدلة التي تشهد على ذلك. ويستنتج الفريق العامل وجوب الاعتراف بالدور الذي أداه السكان المنحدرون من أصل أفريقي في التنمية العالمية بما في ذلك ما قدمته القارة الأفريقية تاريخياً من مساهمة في التنمية العالمية، حتى إبان فترة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وما قدمه الأفارقة والشتات الأفريقي وما زالوا يقدمونه من مساهمات في العالم المعاصر.

٤٥ - وفي فترات الأزمات الاقتصادية والمالية، ينبغي إدماج مبادئ المشاركة والمساواة وعدم التمييز في جميع الأنشطة الإنمائية التي يكون فيها إعمال الحقوق، بما في ذلك مكافحة الفقر والحصول على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل والمشاركة السياسية، من بين أهداف التنمية. ويؤكد الفريق العامل أيضاً أن إصلاح الأضرار الهائلة الناجمة عن الاسترقاق وتجارة الرقيق سيسهم في التنمية.

٤٦ - ويُعدّ العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي معلماً مهماً في مسار النضال من أجل حماية حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي وتعزيزها وتحقيق تنميتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، يعترف الفريق العامل بأهمية دور الاتفاقية واللجنة في حماية حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٤٧ - ويظل السكان المنحدرون من أصل أفريقي مغيبين عن الأنظار ضمن المجتمعات في بعض الدول لجملة من الأسباب من بينها عدم توفر البيانات الإحصائية، بما فيها البيانات المصنفة بحسب الأصل الإثني، مما يعرقل تقييم التقدم المحرز وي طرح تحديات أمام السكان المنحدرين من أصل أفريقي في تحقيق التنمية الشاملة.

٤٨ - ونظراً إلى ظروف الفقر المدقع التي تعيش في ظلها أغلبية السكان المنحدرين من أصل أفريقي في البلدان النامية والمتقدمة على السواء، يجب أن تشمل الأنشطة والبرامج الإنمائية جميع السكان المنحدرين من أصل أفريقي بصرف النظر عن البلد الذي يعيشون

فيه. وتشكل مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عقبة كأداء في طريق السكان المنحدرين من أصل أفريقي للتخلص من الفقر.

٤٩- ويشعر الفريق العامل بالقلق إزاء شكل العنصرية المتفشى والجلي الذي يواجهه السكان المنحدرون من أصل أفريقي في العمل وفي سوق العمل. ويشير معظم البيانات الإحصائية من مختلف أنحاء العالم إلى السكان المنحدرين من أصل أفريقي والأفارقة على أنهم في عداد الفئات التي تسجل أعلى مستويات البطالة، وهم يتعرضون في كثير من الأحيان للتمييز العنصري لدى البحث عن فرص للعمل. كما أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يفتقرون في الغالب إلى الخدمات الصحية الجيدة ويعانون من أوجه التفاوت في الوضع الصحي بسبب التمييز العنصري.

٥٠- ولا يتمتع الجميع بالحق في التعليم على قدم المساواة إذ يعاني الملايين من الفتيات والفتيان والنساء والرجال المنحدرين من أصل أفريقي، بشكل غير متناسب، من عدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم الجيد. فعدم ضمان المساواة في الحصول على التعليم أمر من شأنه أن يحرم الناس من فرص تحقيق كامل قدرتهم البشرية والإسهام في تنمية مجتمعاتهم المحلية والمجتمع ككل.

٥١- ومن المسائل التي تثير بالغ قلق الفريق العامل عزل السكان المنحدرين من أصل أفريقي أو فصلهم في مساكن متدنية المستوى وانعدام تدابير دعم تطوير وتحسين الظروف السكنية الرديئة التي يعاني منها السكان المنحدرون من أصل أفريقي.

٥٢- ويقر الفريق العامل بأن النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي يتعرضن لأشكال التمييز المتعددة أو المشددة أو المتقاطعة على أساس الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو الإعاقة أو أي وضع آخر. ويتجلى ذلك التمييز في ارتفاع معدلات الأمية والبطالة وفي عدم الحصول على الخدمات الصحية والتعليم الجيد وملكية الأراضي ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، كما يتجلى في العنف القائم على نوع الجنس.

٥٣- ويكتسي إنفاذ حقوق الإنسان، قضائياً وإدارياً، وإمكانية الاحتكام إلى القضاء لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الحق في التنمية أهمية حاسمة لضمان تمتع السكان المنحدرين من أصل أفريقي بالحق في الصحة والحق في السكن والحق في العمل والحق في التعليم والحق في المشاركة في التنمية وجميع الحقوق الأخرى.

٥٤- ويعترف الفريق العامل بالممارسات الجيدة في بعض الدول، بما فيها المبادرات الرامية إلى ضمان مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في صنع القرارات وجمع البيانات والسياسات الإنمائية التي تتناول شواغل السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

باء - التوصيات

٥٥- يحث الفريق العامل الدول على اعتماد تدابير تتوافق مع إعلان الحق في التنمية وترمي إلى ضمان المشاركة النشطة والحرّة والمجدية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي النهوض ببلدانهم وتنميتها الاقتصادية. وينبغي للدول زيادة المعرفة بتراثهم وثقافتهم واحترامهما وضمان المشاركة في التنمية وصنع القرارات وفي التوزيع العادل للفوائد الناشئة عن ذلك. وينبغي لها اتخاذ التدابير لإعمال الحق في التنمية مع مراعاة ضرورة التعويض عن المظالم التاريخية بتنفيذ برامج إنمائية.

٥٦- ويوصي الفريق العامل بأن تأخذ الدول في الحسبان الصلات بين الاسترقاق والاستعمار المفضيين إلى تخلف التنمية وأن تراعي أثر هذا التداخل بينهما في إطار السياسات الإنمائية.

٥٧- ويقترح الفريق العامل أن تتولى كل وكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية الأخرى رصد وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي وتقديم التقارير عن حالتهم وتنفيذ المذكرة التوجيهية التي أصدرها الأمين العام بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات.

٥٨- ويشجع الفريق العامل جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على إيلاء المزيد من العناية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في إطار تنفيذ الولاية المسندة إلى كل منها.

٥٩- ويشجع الفريق العامل الحكومات والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية على وضع برامج تقوم على مشاركة المجتمعات المعنية وترمي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويشجع الفريق العامل أيضاً الحكومات في المناطق المتضررة على الاستعانة بالترتيبات والمنظمات الإقليمية للتصدي لآثار تخلف التنمية الذي ينزع إلى التأثير غير المتناسب في السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٦٠- وينبغي تشجيع المجتمع المدني على إنشاء شبكات وطنية وإقليمية ودولية لتبادل الدروس المستخلصة والتجارب والممارسات الجيدة وإذكاء الوعي بوضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي وتنفيذ مبادرات مشتركة للدعوة والتنمية، وعلى وضع برامج لبناء القدرات تستهدف السكان المنحدرين من أصل أفريقي بالتركيز بوجه خاص على تنمية مهارات القيادة. ويشجّع المجتمع المدني أيضاً على تعزيز تعاونه مع الفريق العامل.

٦١- وفي سياق العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، يحث الفريق العامل الحكومات والمؤسسات المالية والإنمائية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وفقاً لميزانياتها العادية وإجراءات مجالس إدارتها، على منح أولوية خاصة وتخصيص قدر كاف من التمويل في حدود اختصاصاتها وميزانياتها لتحسين أوضاع الأفارقة والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أولئك السكان في البلدان النامية بسبب منها إعداد برامج عمل محددة لتنفيذ برنامج الأنشطة الخاص بالعقد الدولي.

٦٢- ويشجع الفريق العامل الحكومات على القيام، بمساعدة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية عند الاقتضاء، بجمع بيانات إحصائية موثوقة عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وترتيب تلك البيانات ونشرها على نطاق واسع، ليس للاضطلاع بمشاريع إنمائية محددة فحسب، بل أيضاً لتوفير الإمكانات لجميع الجهات صاحبة المصلحة في إطار النضال من أجل تحسين وضع أولئك السكان.

٦٣- وتماشياً مع الالتزامات الراهنة المتعلقة بحقوق الإنسان، ينبغي للدول أيضاً أن تعمل على التخفيف من حدة الفقر من أجل القضاء على التمييز العنصري ولا سيما من خلال تنفيذ مبادرات إنمائية تهدف إلى إعمال حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي بطريقة تلائم ثقافتهم وهويتهم؛ وتكفل المشاركة التامة والنشطة والمجدية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع دورات البرامج الإنمائية؛ وأن تعتمد تدابير ترمي إلى حفظ المعارف التقليدية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واستعادتها.

٦٤- وينبغي للدول أن تتخذ تدابير ملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد جميع العمال، ولا سيما الأفارقة والسكان المنحدرون من أصل أفريقي، بمن فيهم المهاجرون والنساء، في مكان العمل، وتكفل المساواة الكاملة للجميع أمام القانون، بما في ذلك قانون العمل. وينبغي للدول أن تضمن حماية حقوق العمال من السكان المنحدرين من أصل أفريقي بما فيها الحقوق المتعلقة بالأجور العادلة والمتساوية، بزيادة فعالية التشريعات التي تحظر جميع الممارسات التمييزية في التوظيف وسوق العمل المؤثرة في السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وخصوصاً من خلال تنفيذ تدابير خاصة تشجع توظيف السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الإدارات العامة وفي الشركات الخاصة، ويشمل ذلك سياسات العمل الإيجابي مثل اعتماد نظم الحصص.

٦٥- وينبغي للدول إشراك السكان المنحدرين من أصل أفريقي في وضع البرامج والمشاريع الصحية وتنفيذها، بضمان إتاحة الخدمات الصحية الجيدة وتيسير الحصول

عليها دون تمييز، وخصوصاً في المناطق الريفية والمهمشة التي يوجد فيها عدد كبير من السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وتوفير الخدمات التي تكون ملائمة من الناحية الثقافية وبتيسر للسكان المنحدرين من أصل أفريقي بمن فيهم الفئات الأشد ضعفاً الحصول عليها.

٦٦- وينبغي للدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لإعمال حق السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما الأطفال والشباب، في الحصول على التعليم الابتدائي المجاني والالتحاق بجميع مستويات التعليم العام الجيد وأشكاله دون تمييز. وينبغي اتخاذ تدابير لزيادة عدد المدرسين المنحدرين من أصل أفريقي العاملين في المؤسسات التعليمية. ويحث الفريق العامل أيضاً الدول على اتخاذ خطوات ترمي إلى إزالة القوالب النمطية والصور السلبية من المواد التعليمية من خلال النهوض بنظم تعليمية أكثر شمولاً، وعلى اتخاذ تدابير تحد من معدل التسرب المدرسي في صفوف الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، بتعزيز الدعم للأسر وزيادة الاهتمام بها وضمان سهولة فهم المناهج الدراسية ومراعاتها لثقافة المنحدرين من أصل أفريقي وتوفير التعليم بلغتهم والنهوض بتراثهم الثقافي، عند الاقتضاء. ويجب على الدول أداء التزاماتها في مجال حقوق الإنسان المتصلة بمحتوى التعليم.

٦٧- وينبغي للدول تنفيذ تدابير خاصة لضمان حصول السكان المنحدرين من أصل أفريقي على الخدمات السكنية الضرورية، من خلال إشراك مجتمعات السكان المنحدرين من أصل أفريقي في بناء المشاريع السكنية وإعادة تأهيل المساكن وصيانتها واتخاذ التدابير لضمان الحياة القانونية وإتاحة الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية والقدرة على تحمل التكلفة وصلاحيات السكن وإمكانية الحصول على السكن وملاءمة السكن من حيث الموقع والمحيط الثقافي ومنع الإجلاء القسري للسكان المنحدرين من أصل أفريقي من منازلهم في السياقين الحضري والريفي. ويحث الفريق العامل أيضاً الدول على أن تعمل، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والإطار القانوني المحلي لكل منها، على إيجاد حلول لمشاكل ملكية الأراضي التي ورثها السكان الأصليون والسكان المنحدرين من أصل أفريقي عن أجدادهم وعاشوا فيها جيلاً بعد جيل وانتزعها منهم حكام الاستعمار.

٦٨- ويحث الفريق العامل الدول على إدراج منظور يراعي نوع الجنس في كل برامج العمل الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وينبغي للدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص التشاور مع المرأة المنحدرة من أصل أفريقي وإشراكها باتباع نهج تشاركي وشامل في إطار العمليات والقرارات المتصلة بوضع برامج وخطط تهدف إلى تمتيتها الاجتماعية وتنفيذ تلك البرامج والخطط. وينبغي للدول أن تضمن تركيز نماذج التنمية على الإنصاف

والمساواة عندما تصبح المسائل المتعلقة بنوع الجنس والرجولة والأنوثة، في نهاية المطاف، مسائل تخص حقوق الإنسان وكرامته.

٦٩- ويحث الفريق العامل الدول على الاعتراف بالوضع الفريد للشباب المنحدرين من أصل أفريقي وعلى إتاحة الفرص لهم وتنفيذ تدابير محددة تعزيزاً لتنمية روح القيادة والمشاركة النشطة وارتقاءً بهما في جميع قطاعات المجتمع.

٧٠- ويوصي الفريق العامل بأن تنفذ الدول أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كمعايير لقياس التقدم المحرز فيما يتصل بتنمية السكان المنحدرين من أصل أفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبينما يرحّب بالمنح والإعانات، فإن الهدف المنشود ينبغي أن يتمثل في تحقيق التنمية الطويلة الأمد، خصوصاً في مجتمعات ما بعد الاستعمار.

٧١- ويحث الفريق العامل الدول على وضع آليات للإنصاف من انتهاكات الحق في التنمية تخص السكان المنحدرين من أصل أفريقي وسكان البلدان الأفريقية. وينبغي إتاحة الآليات للجميع بما يشمل العمال المهاجرين الموثقين وغير الموثقين وملتمسي اللجوء. وينبغي أن يشغل الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي مناصب قيادية في إطار تنفيذ تلك الآليات.

٧٢- وينبغي للدول أن تكفل إسهام التدابير الإيجابية التي تعدها وتنفذها لتسريع وتيرة تحقيق المساواة الفعلية وضمان تكافؤ الفرص للأفارقة والسكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحد من وطأة الفقر، وأن تكفل أيضاً أن تفضي تلك التدابير إلى تمكين المجتمعات.

٧٣- ويشجع الفريق العامل الدول على تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة، بما فيها المبادرات الرامية إلى ضمان مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في صنع القرارات وجمع البيانات والسياسات الإنمائية التي تتناول شواغل السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٧٤- ويحث الفريق العامل الدول على وضع سياسات عامة لا تبقي السكان المنحدرين من أصل أفريقي والبلدان الأفريقية في حالة التبعية الاقتصادية بل تكفل استفادة أولئك السكان وتلك البلدان من التنمية على قدم المساواة مع باقي السكان والبلدان المتقدمة وتراعي في الوقت ذاته الفوارق الاجتماعية والثقافية التي تميز أولئك السكان وتلك البلدان.

٧٥- وينبغي أن يتماشى تقديم التعويضات مع إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذان يُقرّان بمساهمة الظلم التاريخي في نشوء المظاهر المعاصرة للفقر وتخلف التنمية والتهميش

والإقصاء الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية وعدم الاستقرار وانعدام الأمن، ولا سيما في البلدان النامية، وبضرورة وضع برامج لتنمية تلك المجتمعات والشتات من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

٧٦- ويشجع الفريق العامل السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشتات الأفريقي على التماس الإنصاف على المستوى المحلي من مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأفارقة وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب التي تعرقل تحقيق التنمية.

٧٧- وفي الوقت ذاته، يشجع الفريق العامل السكان المنحدرين من أصل أفريقي على الاعتزاز بإنجازات أجدادهم وإحياء ذكراهم من خلال معرفة الحقيقة والاعتراف بذلك التاريخ الذي لا يزال يقوض المجتمعات. وتمثل تلك الاستراتيجيات وسائل لتكوين الوعي الذاتي وتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية.

٧٨- وينبغي استخدام العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي لإرساء الروابط القائمة على الفهم وإعادة ربط الشتات بالقارة الأفريقية بهدف التصدي لأحوال الشعور بالضيق وانعدام الهوية وغياب معارف الشعوب الأصلية التي يعاني منها السكان المنحدرون من أصل أفريقي في مناطق الشتات.

٧٩- ويوصي الفريق العامل بضرورة استخدام منتدى الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي خلال العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي كمسبر للدول والمجتمع المدني والأمم المتحدة لتخطيط إجراءات ملموسة ترمي إلى الاعتراف التام بحقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويشعر الفريق العامل بالقلق لأن هذا المنتدى ليس منتدى دائماً.

٨٠- ويتطلع الفريق العامل إلى المساهمة في منتدى الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وفي عملية إعداد الإعلان بشأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي وصياغته في إطار العقد الدولي، ولا سيما من خلال مشاركته النشطة في المنتدى.

المرفق الأول

جدول الأعمال

- ١- افتتاح الدورة.
- ٢- انتخاب رئيس - مقرر الفريق العامل.
- ٣- إقرار جدول الأعمال.
- ٤- تنظيم العمل.
- ٥- جلسات إحاطة بشأن ما يلي:
 - (أ) التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة؛
 - (ب) زيارتنا للفريق العامل إلى هولندا والسويد؛
 - (ج) الاجتماع الداخلي للفريق العامل؛
 - (د) أنشطة أخرى.
- ٦- مناقشة مواضيعية بشأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي، مع التركيز على الموضوع التالي: "التنمية والسكان المنحدرون من أصل أفريقي":
 - (أ) الكلمة الرئيسية؛
 - (ب) عروض أخرى؛
 - (ج) مناقشات تفاعلية مع المشاركين.
- ٧- اعتماد استنتاجات الفريق العامل وتوصياته المقدمة في دورته السادسة عشرة.

Annex II

[English only]

List of participants

A. Members of the Working Group

Mr. Michal Balcerzak

Ms. Mireille Fanon Mendès-France

Mr. Sabelo Gumedze

Ms. Verene Shepherd

Mr. Ricardo A. Sunga III

B. Member States

Argentina, Austria, Brazil, China, Colombia, Côte d'Ivoire, Cuba, Egypt, Ethiopia, Germany, Greece, Ireland, India, Japan, Latvia, Mexico, Morocco, Namibia, Norway, Pakistan, Panama, Portugal, Russian Federation, Rwanda, Saudi Arabia, South Africa, Spain, Sri Lanka, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tunisia, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Uruguay, Venezuela (Bolivarian Republic of).

C. Non-member States

Holy See.

D. International organizations

International Labour Organization (ILO), United Nations Development Programme (UNDP), World Health Organization (WHO).

E. Intergovernmental organizations

European Union.

F. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

African Commission of Health and Human Rights Promoters, Association of World Citizens, International Youth and Student Movement for the United Nations (ISMUN), Mouvement International pour les Réparations, Rencontre Africaine pour la Défense des Droits de l'Homme, World Against Racism Network.

G. Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

AFROMADRID, Association des Bassas de Suisse, Association des femmes du Kwango-Kwilu 'Mukubi', Black Mental Health UK, Collectif Afro-Swiss Humaine (CRED), Culture of Afro-Indigenous Solidarity, Mouvement contre le racisme et pour l'amitié entre les peuples, SOS Rassismus Deutschschweiz.

H. Panellists and presenters

Ms. Rebeca Arias, Director, UNDP Regional Centre, Panama;

Ms. Veronica Birga, Chief, Women's Rights and Gender Section, OHCHR;

Ms. Suzanne Charles-Watson, Institute for Gender and Development Studies, University of the West Indies;

Ms. Nyaradzayi Gumbonzvanda, Secretary General, Young Women's Christian Association;

H.E Abdul Samad Minty, Chair of the Ad Hoc Committee on the Elaboration of Complementary Standards, Ambassador of the Republic of South Africa;

Mr. Laurence Juma, Professor and Deputy Dean, Faculty of Law, Rhodes University, South Africa;

Mr. Jacques Martial, Actor and President of Établissement public du parc et de la grande halle de la Villette, Paris;

Mr. Pastor Elías Murillo Martínez, Member, Committee on the Elimination of Racial Discrimination;

Mr. Glenn Payot, Geneva Representative, Minority Rights Group International;

Ms. Biancamaria Pomeranzi, Member, Committee on the Elimination of Discrimination against Women;

Ms. Shyami Puvimanasinghe, Human Rights Officer, Right to Development Section, OHCHR;

Mr. Patrice Tacita, Lawyer and Poet, *Liyannaj Kont Pwofitasyon* (LKP), Guadeloupe;

Ms. Rebekah Thomas, Technical Officer, Gender and Cultural Diversity Unit, WHO;

Ms. Lisa Wong, Senior Declaration Officer, ILO.
